

حدود التقاطع بين الدين والسياسة:

نموذج حزب العدالة والتنمية

عزالدين العلام
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

ما تمخّض عنه "الربيع العربي" من نتائج، وخاصة في البلاد التي سار فيها إلى منتهاه مثل مصر وتونس وليبيا، وما عرفه المغرب من تحولات دستورية وسياسية عقب الخطاب الملكي لـ 9 مارس 2011، كلّها أحداث متسارعة أعادت إلى الواجهة أكثر من أي وقت مضى، سؤال العلاقة بين المجالين السياسي والديني.

في المغرب، نجد الدين حاضرا في السلوك والخطاب السياسيين، سواء عند الدولة التي يبدو أن علاقتها بالدين يشوبها كثير من الضغط التاريخي واللبس السياسي، أو عند الأحزاب السياسية التي بدأت منذ مدة ليست باليسيرة تستحضره بدرجات متفاوتة في مؤتمراتها وإعلامها وحملاتها الانتخابية، كما نجده كامل الحضور عند بعض الحركات والجماعات التي دخلت الحلبة السياسية باسم المرجعية الدينية.

كلما طرحت المسألة الدينية للمناقشة، يتجه التفكير غالبا إلى الدولة وتحديد "الملكية" بوصفها جامعة بين الدين والسياسة ومحتكرة للفضاء الديني، تاريخيا باسم "البيعة" التي يعتبرها البعض تقليدا ذي جذور عميقة في الزمن السياسي المغربي، وقانونيا باسم "إمارة المؤمنين" المنصوص عليها في مجموع الدساتير التي عرفها المغرب الحديث منذ دستور 1962 إلى غاية الدستور الجديد في 2011. كما يتجه التفكير تلقائيا نحو الموقع السياسي "للحركات الإسلامية" التي ما انفكت تلوح بـ "المرجعية الإسلامية". وهي الحركات التي سنحاول في هذا العرض أن نناقشها من خلال حزب العدالة والتنمية.

أصبح لموضوع مشاركة "الإسلاميين" في المشهد السياسي أهميته، بل وراهنيته لعدة اعتبارات سياسية وطنية وعربية، إضافة لما يعتدل داخل عدد من الأقطار الإسلامية، وما تشهده الساحة الدولية نفسها من نزاعات وصراعات.

تتمثل الاعتبارات الوطنية في مختلف التفاعلات التي تُنسج يوميا في مشهدنا السياسي بين الحركات الإسلامية وباقي الفاعلين السياسيين والمدنيين، سواء تعلق الأمر بإسلاميين تمّ إدماجهم، أو بآخرين ينتظرون دورهم في التطويع والتطبيع، أو حتى بأولئك الذين لا زالوا في عناد من أمرهم ولا زالت أحوالهم مستعصية على الدّمج.

أما على المستوى العربي والإسلامي عامة، فيكفي استحضار ما نسمعه من أنباء، وما نشاهده من صور تخص عدة أقطار عربية، سواء منها تلك التي اتخذت مواقف صارمة في وجه هذه الحركات وصلت إلى حد الإقصاء، بل والسجن والنفي، أو تلك التي تتعامل مع هذه الحركات، عن طواعية أو كره، بشكل شبه رسمي، أو تلك الأقطار التي أصبح فيها للإسلاميين، بغض النظر عن ألوانهم، سلطات تمثيلية ومدنية، بل وأيضا في بعض الحالات سلطات سياسية تسمح لهم بالتحكم في سياسة الدولة برمتها...

من أوجه المشاركة السياسية، أو ترى في مبدأ "جلب المصالح ودرء المفسد" آلية من آليات المشاركة السياسية... هل يكون على الباحث مساءلة هذه التداخلات أم عرضها واستظهارها وكأنها فعلا "حقيقة". وحينما تؤكد هذه الحركات أنّ مشاكل المجتمع ذات بعد أخلاقي، وأنّ حكم "الخلفاء الراشدين" هو جوهر الحكم الديمقراطي، وحينما ترى بعض الجماعات أنّ الديمقراطية هي أقل الأنظمة فسادا، وأنّ "الصوت الانتخابي" كواجب سياسي هو بمثابة "الإدلاء بشهادة" كواجب ديني... هل يكون مرّة أخرى دور الباحث ترديد هذا الكلام، وكأنه ينوب عنها في نشر دعوتها، أم يكون عليه نقد هذه التقابلات وتحليل الأسس التي تقوم عليها، خاصة وأن هذه الحركات في جزء كبير منها، تتعامل بمنطق نفعي براغماتي، يكاد لا يختلف عما تقوم به باقي الأحزاب السياسية إذا ما استثنينا اللغة الدينية المستعملة.

2- في بعض تحولات حزب العدالة والتنمية

لا أحد يمكنه اليوم أن ينكر راهنية طرح سؤال الدين والسياسة على الحركات الإسلامية بالمغرب. وهو سؤال يؤكّد راهنيته في مغرب اليوم الانتعاش الملحوظ، (ظاهريا على الأقل) لحزب العدالة والتنمية.

حزب العدالة والتنمية هو حصيلة اللقاء بين "حركة التوحيد والإصلاح" و"الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية". لكل حركة من الحركتين تاريخها الخاص، لكن التاريخ نفسه جمع بين الطرفين وصنع منهما تيارا سياسيا "إسلاميا" له وزنه السياسي وثقله المجتمعي ورافده الديني -الأخلاقي.²

تشير معطيات السنوات الأخيرة إلى تصاعد التمثيلية البرلمانية لحزب العدالة والتنمية. فمن 9 نواب باسم "الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية" في انتخابات 1997 إلى 42 نائب في انتخابات 2002 إلى 51 نائب في انتخابات 2007، وصولا إلى 107 نائب في الانتخابات الأخيرة التي خوّلت له قيادة الحكومة المغربية الحالية. وبهذه المعطيات يكون الحزب قد حقّق تصاعدا محسوسا في تمثيلته السياسية.

لا يتعلّق الأمر هنا بتتبع مسار هذا الحزب، وظروف نشأته ووضعه داخل المشهد الحزبي المغربي...و لكن ما يهمنا هو تحديدا مساءلة ثقافته السياسية، وهو تساؤل مرگّب، إذ يجبرنا على استحضار عدد من الوقائع

²- لمزيد من التفاصيل حول مسار الحركة و"العدالة والتنمية" يمكن الرجوع إلى:

- البشير المتافي "الحركة الإسلامية والمشاركة السياسية بالمغرب - حركة التوحيد والإصلاح وحزب العدالة والتنمية نموذجا- " منشورات كونراد أديناور الدار البيضاء 2009

- محمد ظريف "الإسلاميون المغاربة" منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي الدار البيضاء 1999

- Mohamed Tozy « Monarchie et islam politique au Maroc Presses de sciences PO Paris 1999 -

والمعطيات المصاحبة لعمله الحزبي، ليس بغاية استعراضها ومناقشتها، ولكن بغية استخلاص التصورات السياسية الثابتة وراءها.

أول استنتاج يمكن الإشارة إليه يتعلّق بالمعطيات المذكورة أعلاه، والتي تؤكّد تصاعد تمثيلية الحزب السياسية؛ وهو مؤشر ينبئ عن تحوّل نوعي في الثقافة السياسية لهذه الحركة الإسلامية، وانتقالها من تصورات الرفض والإقصاء إلى تصورات مبنية على التواصل والاندماج وتبني فكر إصلاحي يعتمد العمل السياسي السلمي. تجلّى هذا التحوّل تنظيميا في مسار تدرج الحركة من "الشبيبة الإسلامية" إلى "الجماعة" إلى "حركة الإصلاح والتجديد" إلى "حركة الإصلاح والتوحيد" وصولا إلى "حزب العدالة والتنمية". كما تجلّى هذا التحول في تقارير الحزب وبرامجه السياسية المؤكّدة لشرعية النظام السياسي، وتبني مبدأ التعددية وقبول الثوابت الدينية للملكية ممثلة في البيعة و"إمارة المؤمنين"، وهي كلها مؤشرات تعبّد الطريق كما جاء على لسان الأمين العام السابق للحزب نحو "ترسيخ ثقافة التداول السلمي على السلطة".³

هذا الاندماج السياسي الذي سمح بولوج عدد من مؤسسات الدولة المغربية، حتّم على الحزب، وهو الذي يشدد على تبنيه "المرجعية الإسلامية" مراجعة تصوراته للإسلام السياسي بما يتلاءم مع السياسة الإسلامية للدولة، وتحديد الملكية بوصفها حامية للملة والدين وتجسيدها ل"إمارة المؤمنين". كما حتّم عليه إيجاد مخرج، ولو كانت شكلية ولفظية لكل تناقض محتمل بين مبدأ "الشورى" ونظام الديمقراطية، بين القوانين الوضعية والأوامر الشرعية، بين بنود الدستور وأحكام الشريعة. وبكلمة لا يرى الحزب كما عبّر عن ذلك أمينه العام السابق أي تعارض بين "قيم التحديث" و"المرجعية الدينية" بقدر ما هناك "انسجام وتوافق".⁴

يطرح هذا "الانسجام والتوافق" بين قيم التحديث والمرجعية الدينية، وتحديدًا في علاقتهما بالمجال السياسي أكثر من سؤال، ليس فقط على المستوى النظري والمعرفي، بل أيضا على مستوى السلوك السياسي. لقد لاحظ عدد من الباحثين نوعا من الغموض والأزدواجية اللذان يكتنفان خطاب هذه الحركة. فهي تسعى لتذويب تناقضات فعلية في جمل اسمية وتكثر من الحدود عندما تصرّح أنها مع التعددية ولكن في حدودها الإسلامية، وهي مع الديمقراطية شريطة أن لا تتناقض مع الشورى، وهي مع حرية المرأة شرط الالتزام بأحكام الشرع، وهي مع حريات الإبداع والتعبير ولكن مع مراعاة الحدود الأخلاقية...

³ - انظر التقرير السياسي المقدم أمام المجلس الوطني، 31 دجنبر 2005-01 يناير 2006، ص 4، سلسلة العدالة والتنمية - وثائق.

⁴ - انظر سعد الدين العثماني "معالم منهج حزب العدالة والتنمية في الإصلاح السياسي" سلسلة العدالة والتنمية، وثائق رقم 1 2005

ودونما الوقوف على صعوبة تحديد هذه الثنائيات والقبض على الضوء الأحمر الفاصل بينها، تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الغموض يزداد حدّة فيما لو تتبعنا الأمين العام السابق للحزب، وهو يشرح الأسس التي تقوم عليها المرجعية الإسلامية، وأهمها: أنّ الحزب يقدم نفسه بوصفه "حزبا سياسيا مدنيا" و"برنامجا سياسيا مدني" و"يجيب على الأسئلة المطروحة سياسيا وليس دينيا" و"أنّ اجتهادات الحزب واختياراته ممارسة إنسانية نسبية" و"أن مجال اشتغال الحزب هو المجال السياسي" و"ترتكز العضوية فيه على أساس المواطنة وليس على أساس الدين" ⁵...

لو بقينا في حدود منطوق هذه الاستشهادات، لتعذر علينا العثور على أي فارق مع باقي الأحزاب التي تتقاسم المشهد السياسي المغربي، بل وقد يبدو لنا أنّ عنوان "المرجعية الإسلامية" مقحم في كلام سياسي. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، وهنا مرة أخرى يبدو غموض الثقافة السياسية: ما السر في لازمة "الإسلام" التي تطفو على السطح بين حين وآخر؟ كيف نفسّر حضور الهاجس الديني في العمل البرلماني أثناء مناقشة قضايا اقتصادية تهم الفوائد البنكية والاستثمارات السياحية، أو قضايا تهم حرية الإبداع الفني والسينمائي؟ بم نفسّر التعبئة التنظيمية لتظاهرة الدار البيضاء ضدّ "الخطة الوطنية لإدماج المرأة" باسم الدفاع عن مبادئ الشرع؟ بم نفسّر المكتوب الصحفي المشبع بالروح الدينية؟ هل يتعلّق الأمر بثقافة سياسية ذات وجهين في جسم واحد؟

لو أزلنا عن الحزب قشرته الدينية، لو حذفنا من بياناته وبلاغاته وتقاريره وبرامجه إحالاته الدينية والأخلاقية التي تطفو على السطح من حين لآخر، لما تبقى لنا غير خطاب سياسي درجت عليه كلّ الأحزاب. ولكن في الجمع بين العمل السياسي والإحالات الدينية مزية براغماتية يستنتج منها الحزب إلى أجل مسمى. حينما يكون الأمر يتعلّق بعقد تحالفات سياسية، أو مناقشة ميزانية ما، أو تحديد معايير للترشح في انتخابات ما، يكون الحزب "رجل سياسة"، وحينما يتعلّق الأمر بمخاطبة الجمهور العريض أو مناقشة قضايا تقترب من الأخلاق وسلوك الناس اليومي، يصبح الحزب "رجل وعظ وإرشاد"، وهي بالضبط الصورة التي يحصد معها الحزب في أحيان كثيرة تعاطفا لدى بعض الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة، ممّا يبرز فعالية الخطابات الشعبوية المشحونة بجرعات دينية في بلد تعاني قطاعات مهمة منه من طامة الفقر وآفة الجهل.

⁵ - المرجع نفسه.

3- الدين والعمل السياسي

إذا كان العمل السياسي، سواء في المعارضة أو ممارسة التدبير الحكومي، هو بطبيعته دنيوي، فكيف هو الأمر بالنسبة لحزب يقول عن نفسه أنه ذو مرجعية إسلامية؟ أين تجلّى الدين أثناء ممارسة الحزب للمعارضة السياسية بالأمس، وكيف نتصوّر حضوره والحزب يمارس اليوم العمل الحكومي؟

لوعدنا إلى العمل البرلماني لفريق العدالة والتنمية لاستنتجنا ببساطة أننا أمام فريق سياسي يناقش السياسيات العامة من منطلق براغماتي مثل سائر الأحزاب. وهذا ما يبدو جليا في مناقشاته لمختلف الميزانيات القطاعية وللبرامج الحكومية واقتراحاته التشريعية،، ومع ذلك كان للدين حضوره في عمل هذا الفريق. إنّه يحضر ببساطة حينما يتعلّق الأمر بمناقشة قضايا تخصّ بعض الجوانب الاجتماعية والتربوية والأخلاقية، وعلى رأسها محاربة انتشار الخمر، والفساد الأخلاقي، والبرامج التعليمية، والسياسة الإعلامية، والمهرجانات الفنية...⁶

قد يكون للمعارضة البرلمانية ما يكفي من المبررات لاستغلال أدنى قضية؛ لتظهر بمظهر المراقب الشديد العمل الحكومي، ولعلّ الخطاب السياسي المشحون بنفحات أخلاقية-دينية، يجد له آذانا صاغية في ظلّ أوضاع مثل، أوضاع المغرب. غير أنّ الفارق بين الخطيب المعارض والوزير المدير للشأن العام فارق نوعي. وهنا جوهر السؤال: كيف سيتعامل هؤلاء الإسلاميون وهم في الحكم مع القضايا السالفة الذكر؟ هل سينغيّر وجه الإعلام بالمغرب؟ هل ستغلق المدرسة على ذاتها؟ هل سيشهد المغرب مهرجانات من طبيعة أخرى؟ أيجد المبدعون والكتّاب والسينمائيون أنفسهم أمام رقابة من نوع آخر؟

لا شيء يشي بذلك لأسباب متعدّدة؛ أولها أنّ الحكومة المغربية هي بالضرورة ائتلافية، وبالتالي فإنّ برنامجها لن يتطابق كلّية مع برنامج حزب العدالة والتنمية؛ وثانيها أنّ العمل الحكومي تضبطه القوانين المعمول بها؛ وثالثها أنّ ما ينتظر الحكومة من مهام هو أقوى وأخطر من كأس خمر يرتشفه مواطن ما، أو عمل إبداعي يعبر فيه صاحبه عن مكنوناته، أو مهرجان يرقص الشباب على أنغامه... ولربّما هذا ما يفسر التصريحات المطمئنة لبعض قادة الحزب غداة فوزه الانتخابي بأنّ مجال الحريات الفردية تحكّمه القوانين، والقوانين هي من اختصاص الهيئة التشريعية.

⁶ انظر على سبيل المثال: "فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب. حصيلة السنوات الخمس، التزام وعطاء ز الولاية التشريعية 1997 - 2002 ص 26 وما يليها (سلسلة العدالة والتنمية رقم 5) السنة 2002

هذه العوامل، وقياس مدى أهميتها دون إغفال ترابطاتها، ناهيك عن قصور التّشبيث بهذا العامل دون ذلك باعتباره العامل الوحيد المحدّد.

أولاً: على الرّغم من كلّ ما يمكن أن يُقال عن أولوية العوامل الداخليّة في تفسير الظواهر الاجتماعيّة والسياسيّة مقارنة بالعوامل الخارجيّة، يبدو أنّ الحركة الإسلاميّة عموماً، وحزب العدالة والتّنميّة خصوصاً، استفادت إلى حدّ بعيد ممّا عرفه المحيط الإقليمي والدولي، وهي الاستفادة التي ستبلغ أوجها مع ما عرفته المنطقة العربيّة مؤخّراً من انتفاضات اجتماعيّة؛ فعلى المستوى السياسي العربي، بات واضحاً، ومنذ مدّة ليست باليسيرة، فشل كلّ التجارب التي ادّعت القوميّة العربيّة هدفاً لها، بتحوّلها إلى أنظمة حزبيّة بيروقراطيّة، بل وعائليّة استبداديّة. كما بات واضحاً التّراجع الكبير لكلّ الأحزاب التي أعلنت عن الاشتراكيّة، بل والشبوعيّة، إيديولوجيّة لها، هذا دون أن نشير إلى مآزق الدّعوات الليبراليّة وانسداد آفاقها. هكذا أصبح البديل السياسي أكبر مشكل يخيم على الواقع العربي. وأكبر دليل على ذلك هو ما أسماه الجميع بالربيع العربي، هذا الربيع الذي انتفضت فيه العديد من الشرائح الفقيرة والمهمّشة وجزء كبير من الطّبقات الوسطى بهدف إسقاط النّظام السياسي، وهو ما تمّ فعلاً في العديد من البلدان العربيّة، والبقية تأتي... أمّا وجه الاستفادة الحركة الإسلاميّة، والعدالة والتّنميّة جزء منها، من كلّ هذه الأحداث، فيتمثّل في غياب قيادة لهذه الانتفاضات، وضبابيّة مطالبها، ووقوفها عند حدود مطالب عامّة، كالكرامة والحرّيّة ومحاربة الفساد... وهي المطالب التي يصعب تطبيقها بين يوم وغد، إذ أنّها تتطلّب عملاً استراتيجياً طويل المدى وبرامج عمليّة محدّدة... وعلى الرّغم من أنّ الحركات الإسلاميّة لم تكن تدّعي لنفسها هذه الانتفاضات العربيّة، فإنّها كانت في ظلّ هذه الشروط العامّة المذكورة المستفيد الكبير ممّا جرى، والدليل المآل الانتخابي لحركات "النّهضة" في تونس، و"العدالة والحرّيّة" في مصر، و"العدالة والتّنميّة" في المغرب، والبقية تأتي...

وإضافة إلى طبيعة هذا المحيط العربي، لا يخفى اليوم على أحد نزوع العالم الغربي بقيادة الولايات المتّحدة نحو ربط علاقات عاديّة، بل ومؤسّساتيّة، مع هذه الحركات التي أعلنت أنّها تؤمن بالعمل السياسي السلمي، وهو ما يسمح بعزل، أو على الأقلّ إضعاف، الحركات المتطرّفة الموسومة بالإرهاب.

ثانياً: من بين أهمّ العوامل التي ساعدت على هذا النهوض السياسي والانتخابي لحزب "العدالة والتّنميّة"، هو اللغة التي يتحدّث بها (حتّى لا نقول الإيديولوجيّة)، وهي اللغة التي تجد في الثقافة الاجتماعيّة أو الذّهنيّة الجمعيّة السائدة مرتعاً خصباً لها. ويتعلّق الأمر باستحضار كلّ الحمولات الدينيّة والأخلاقيّة التي من شأنها أن تؤثت خطابها السياسي. ولا يتعلّق الأمر هنا بالتعمّق في أصول الدين وقواعده، ولا في استحضار المرجعيّات الدينيّة الكبرى، وإنّما في توظيف ما انغرس في الذّهنيّة الجماعيّة السائدة من رموز، بل وأحياناً من أساطير، لا

تستقيم مع وقائع التاريخ، وذلك في لغة تبسيطية تعتمد العموميات مثل، ربط الإسلام بالعدل والمساواة والكرامة والحرية والتضامن، أو استحضار نماذج تركّزت في أذهان الناس مثل، عدل العُمريين، ابن الخطّاب وابن عبد العزيز، أو استحضار "العصر الذهبي" للعهد الرّاشدي... و واضح أنّ مثل هذه الإشارات تجد تجاوبا مع قاعدة مجتمعية كبرى أكبر ما يمكن أن تجده عشرات الاستشهادات من كتابات منظرٍ الديموقراطية الحديثة. ويبدو أنّ جزءا كبيرا من أسباب قوّة هذا الخطاب وعوامل انتشاره تعود إلى لغته التبسيطية التي تختزل أعقد القضايا الاجتماعية والسياسية في حلول افتراضية أخلاقية-دينية يصعب تصوّر أجرأتها في ميدان التدبير.

ثالثا: يمثّل الأساس الجمعي الأخطبوطي الذي يركز عليه الحزب قاعدة خلفية تضمن امتداده الاجتماعي، ومشتلا يسمح بإمكانات واسعة للاستقطاب. وفيما عدا حركة "الإصلاح والتّوحيد"، وريثة حركة "الإصلاح والتّجديد"، الدّرع الدّعوي للحزب، تعتمل داخل المجتمع المغربي عشرات الجمعيات في الأحياء والمؤسسات التعليمية وفي العديد من القطاعات المهنية. كلّها تتشط في مختلف المجالات بدءا من الدّعوة والإحسان إلى الاهتمام بقضايا محدّدة، أو شرائح اجتماعية مستهدفة. وغني عن التّوضيح الدّور العملي الذي لعبته هذه الجمعيات في تسويق صورة الحزب من جهة، وتوسيع قاعدة منخرطيه من جهة أخرى.

رابعا: من أسباب نجاح الحزب قوّة الشباب. ولا يتعلّق الأمر هنا فقط بالقدرة الاستقطابية التي أبان عنها الحزب تجاه الشباب، وهذا ما يؤكّده المتوسّط العمري لقاعدة قياديه ومنخرطيه، بل إنّ الأمر أعقد من ذلك، ويتمثّل في جزء كبير من جيل جديد بأكمله لم يجد نفسه في أي قوة سياسية من القوى المتواجدة، ولم يرتح لأيّ لغة سياسية من اللغات السّائدة، فانخرط في سياق حركة جديدة يبدو، ظاهريا على الأقل، أنّها تحمل معها علامات تغيير بسعيها إلى القطع مع العمل السياسي التّقليدي لأحزاب يبدو أنّها شاخت قبل الأوان.

و إذا كانت العوامل المذكورة تفسّر قوّة الحزب السياسية، فإنّ هناك عوامل أخرى لا تقلّ أهمية، من شأنها أن تفسّر انتصاراته الانتخابية، وعلى رأسها الصّورة الإعلامية الجيّدة التي سوّقتها لنفسه طيلة سنوات المعارضة البرلمانية، بحضوره الدائم والمتابعة اللصيقة للعمل الحكومي، ناهيك عن الانضباط الحزبي والتنظيم الجيّد لهياكل الحزب.

تلك كانت بعض أسباب قوة "العدالة والتّمنية"، وهي أسباب لا تخلو من التباس لا مجال هنا للتوسّع فيه. وبالمقابل هناك نقط ضعف تلازم هذا الحزب، وغالبا ما تلتبس، على خلاف ما قد يعتقده الكثير، مع عوامل قوّته.

5- نقاط ضعف

أول هذه النقاط، الحمولة الدينية المرتبطة بالحزب، أو ما يسمّيه هو نفسه بـ"المرجعية الدينية". فإذا كانت المعارضة التي مارسها الحزب لفترات، قد تجد في "أوامر الدين ونواهيه"، وفي "فضائل الأخلاق ووزائلها" ألف حجّة وحجّة لنقد العمل السياسي، وتوجيه اللوم إلى العمل الحكومي، فإنّ التكلّف المباشر بتدبير الشؤون العامة، كما هو حال الحزب اليوم، قد يربك هذه "المرجعية". فكيف لأوامر الدين والفضائل الخلقية أن تصمد أمام امتحان الاقتصاد وثقل وقائعه؟ كيف يمكن إدخال المرجعية الدينية التي ما انفكّ الحزب يُذكر بها في العمل الحكومي والتدبير العمومي علماً أنّ طابعهما الدينوي (حتّى لا نقول التّقني) هو الغالب؟

يصعب تصوّر تدبير الشأن العام باسم المرجعية الإسلامية. هذا ما تؤكّده وقائع التاريخ، القريبة والبعيدة. وهذا ما يدفع إلى طرح احتمالات ممكنة. فإمّا أن يكون تدبير الشأن العام، وهذا هو المفروض، خاضع لما تقتضيه القوانين والمؤسّسات والضرورات السياسية، وهنا سيبدو واضحاً أنّ كلّ اللغة الدينية التي سوّقها الحزب في إعلامه وتصريحات قادته مجرد مساحيق لتوظيف صورة الرّجل الفاضل والخشوع من أجل هدف سياسي. وإمّا أن يلبس تدبير الشأن العام، وهذا فيما يبدو أمر مستبعد، لباس التّطرّف "الطالباني"، ممّا سيغني بكلّ بساطة موت السياسة والقانون والمؤسّسات. وإذا كان غالب الظنّ أنّ الاحتمال الأوّل هو الأرجح، فإنّ هذا يعني أنّ الحزب، وهو ما بدأت تظهر تباشيره، في طريقه للتخلّي التّدرجي عن كلّ الذرائع الدينية في سلوكه السياسي. ومع ذلك، يبدو أنّ الحزب لن يتخلّى بهذه السهولة، ودفعة واحدة، عن التذكير بمرجعية يظنّ مدينا لها بما هو عليه الآن. فإذا كان الحديث الحكومي عن مجالات التّجهيز والنّقل والتجارة الخارجية والصّناعة والصّحة... لا يترك مجالاً لإقحام القواعد الدينية والمبرّرات الأخلاقية، فإنّ هناك قطاعات أخرى تظنّ مفتوحة أمام مختلف التّأويلات الدينية، وأقصد بذلك قطاعات التّعليم والثقافة والإعلام ومجالات الفن والإبداع. ومع ذلك لا يبدو، تماشياً مع الاحتمال الأوّل المذكور أعلاه، أنّ من شأن المرجعية الدينية أن تترك عمل هذه القطاعات. ذلك أنّنا لم نشهد، في جميع الأحوال، حكومة تؤلّف مسرحيات، وتُخرج أفلاماً سينمائية، أو تؤلّف كتباً، وتعدّ برامج تلفزيونية أو إذاعية...

وثاني أكبر نقطة ضعف، هي ما يمكن أن نسمّيه بـ"اللسان المزدوج" للحزب؛ فهو مع التّحديث والمعاصرة، ولكن بمرجعية دينية، وهو مع التعددية ولكن في حدودها الإسلامية، وهو مع الديمقراطية شريطة أن لا تتناقض مع الشورى، وهو مع حرية المرأة شرط الالتزام بأحكام الشرع، وهو مع حريات الإبداع والتعبير ولكن مع مراعاة الحدود الأخلاقية... هكذا يسعى الحزب لتدوير تناقضات فعلية في جمل اسمية.

وتزداد هذه الازدواجية غموضا فيما لو تتبعنا الحزب، وهو يقدم نفسه بوصفه "حزبا سياسيا مدنيا" وبرنامجه باعتباره برنامجا سياسيا مدنيا. ولكن، إذا كان الأمر كذلك، فما السر في لازمة "الإسلام" التي تطفو على السطح بين حين وآخر؟ كيف نفسّر حضور الهاجس الديني في معارضته البرلمانية، وفي حملاته الانتخابية؟ كيف يحضر الدين والأخلاق في قضايا تهمّ حرية الإبداع الفني والسينمائي؟ بم نفسّر التعبئة التنظيمية لتظاهرة الدار البيضاء ضدّ "الخطة الوطنية لإدماج المرأة" باسم الدفاع عن مبادئ الشرع، وقبول نفس الخطة تحت اسم المدونة؟ بم نفسّر المكتوب الصحفي المشبع بالروح الدينية ممّا أدى بالبعض إلى تحميله المسؤولية المعنوية عمّا حدث ذات ليلة بالدار البيضاء؟ ألا يتعلّق الأمر بلسان مشقوق؟

6- تساؤلات ختامية

دأبنا على تكرار القول بأنّ الإسلام "دين ودولة" على خلاف كافة أديان المعمور. ولكن، هل لهذه المقولة التي استبطنها لكثرة ما ترددت على مسامعنا معنى؟ وهل صحيح أنّ الإسلام يجمع بين الدين والسياسة؟

ربّما يكون علينا، ونحن نتحدّث هنا عن هذا الموضوع الحساس، أن نحدّد مدلول "الإسلام" لنر فيما إذا كان هذا الدين يجمع أم يميّز بين مجالي الدين والسياسة. ولنبدأ بالمرجع الأعلى الذي يحتكم إليه كافة المسلمين؛ ولنتساءل: هل يوجد في القرآن الكريم على امتداد أحزابه وسوره آية قرآنية واحدة تحدّد طبيعة الدولة وآليات الحكم وما يصاحبه من أجهزة سياسية وإدارية وغيرها؟ والجواب بمنطوق النصوص، وباعتراف أغلب الباحثين هو "لا"، وما على من ينكر هذه اللام النافية إلا أن يعود للمصحف العثماني ويأثينا ببرهان قاطع لا يلوي فيه للنصوص عنقها⁹. وفي جميع الأحوال، تنزّه الله تعالى، وهو "المطلق" أن يتحوّل إلى مشرّع "دستوري" ويحدّد لعباده نظاما سياسيا لن ترحمه "نسبية" التاريخ. أما لو استقصينا الحديث النبوي، فإنّ الأمر يزداد تعقيدا ولبسا لكثرة ما نسب لرسول الله من أقوال أغلبها مشكوك في عننته.

أمّا الاحتجاج ب"الشورى" فمردود تماما، إذ ما معنى أن يكون أمر السياسة "شورى" بيننا، إن لم يكن يعني انسحاب "الأوامر الدينية" من كل تحديد قبلي لأي "نظام سياسي" يكون علينا أمر التدبير في قواعده باتفاق بعدي وتوافق لاحق بيننا. وأمّا الاحتجاج بمقولة "السياسة الشرعية" فلا معنى له في هذا السياق إذا ما استحضرنا، وهذا ما يتغافل عنه الكثير، طبيعة المجالات التي تنظمها من حياة المسلم، وهي مجالات حياته

⁹- لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى عز الدين العلام "السياسة الإسلامية بين الدين والدولة". مجلة فكر ونقد عدد 15 س 1999

اليومية من عبادات دينية ومعاملات مدنية (إن جاز استعمال هذا المفهوم الحديث) يحرص المحكومون قبل الحاكمين على مراعاتها.

وحتى لو عدنا لبعض ما كتبه الفقهاء وعدد من مفكري السياسة المسلمين، لا يمكن للمرء إلا أن يستعجب مما ينسب اليوم للإسلام. ففي كتابه "أدب الدنيا والدين"، يميز كبير فقهاء السياسة، وهو "المارودي" بين "أدب الشريعة" و"أدب السياسة" ويعني بالأول كل "ما أدى إلى قضاء الفرض"، وبالثاني كل "ما عمّر الأرض". وفي مقدمته ل "سراج الملوك"، يميز الفقيه الأندلسي "أبو بكر الطرطوشي" بين "الأحكام" و"السياسات". ويعني بالأحكام كل ما تعلق ب "الحلال والحرام..."، ويقصد ب "السياسات" كل ما يتعلق ب "تدبير الحروب وأمن السبل وحفظ الأموال وصون الأعراس... " وفي مقدمة كتابه "الجواهر النفيس في سياسة الرئيس" يرى "ابن الحداد" أن السياسة نوعان متميزان: "سياسة دين" و"سياسة دنيا". تتعلق الأولى بما فرضه الله على عباده، وتتعلق الثانية بكل ما يقوم به هؤلاء العباد في سبيل عمارة الأرض.

أدب الشريعة شيء وأدب السياسة شيء آخر. والأحكام شيء والسياسات شيء آخر. وسياسة الدين شيء وسياسة الدنيا شيء آخر. لا يتعلق الأمر هنا فقط بنصوص واضحة تميّز بين المجالين السياسي والديني، بل نجد نوعاً من "الأولية" يوليها هؤلاء المؤلفون "الفقهاء" إلى المجال السياسي على أساس أنه يتعلق بالشأن العام أو ب "المصلحة العامة" كما نقول اليوم. فمن خرج عن قواعد "الدين" يلوم نفسه، ولا يتعدى الضرر الحاصل عن هذا الخروج صاحب الفعل نفسه كترك الصلاة مثلاً، في حين أن خرق قواعد "السياسة" يؤدي إلى تخريب عمارة الأرض وظلم الناس وحصول الضرر للعموم، وهذا لا يجوز. أكثر من ذلك، يصل فقهاؤنا في مقارناتهم إلى حد التفضيل الصريح للحكم الديني المحافظ على الصالح العام والمراعي لقواعد السياسة على الحكم الديني المضيق للصالح العام والمهمل لقواعد السياسة. هكذا يتفق الجميع على أن الحاكم الكافر "الحافظ لشروط السياسة الاصطلاحية" أبقى وأقوى من الحاكم المؤمن المضيق لقواعدها، كما يتفقون مرة أخرى على أن الملك يدوم ويستمر حتى ولو كان قائماً على "الكفر"، كما أنه ينهار ويسقط إن قام على "الظلم".¹⁰

وإذا كانت "الأحكام" التي اتبعتها الأمم السابقة، بإجماع فقهاءنا، "أمراً اصطلاحاً عليه بعقولهم ليس على شيء منه برهان ولا أنزل الله به من سلطان"، فإنهم يتفقون أيضاً على أنّ ما اتبعه بعضها من سياسات "لا

¹⁰ - للتوسع في هذه النقطة، يمكن الرجوع إلى عز الدين العلام: "الأداب السلطانية - دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي ص 133 وما يليها... منشورات عالم المعرفة الكويت 2006

ينافي العقول... " ولا شيء يمنع الأمة الإسلامية من الاستفادة من التراث السياسي لهذه الأمم "الجاهلية" في أحكامها؟

لم يكن أسلافنا في أغلبهم يتحرّجون من الاستثناس بما فكّر فيه غيرهم، بل واقتباس قواعد سياستهم. واليوم، لا يسع المرء إلا أن يضع يده على قلبه، وهو يرى بعض معاصريه يرفضون باسم الدين مبادئ النظام السياسي الحديث معتبرين قواعده "الديموقراطية" بدعة مألها نار جهنّم، وهذا موضوع آخر...



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط – المملكة المغربية
ص.ب : 10569
هاتف: 00212537779954
فاكس: 00212537778827
info@mominoun.com
www.mominoun.com